

كارثة بيئية تحول محمية للأركان بغابة أدميم بأكادير إلى مستنقعات متعفنة وخطرة

سلطات منطقة القليعة مطالبة بتطبيق القوانين واتخاذ إجراءات لإنقاذ الغابة والسكان

< رشيد فاسح

بمبادرة من جمعية "بييزاج للبيئة" وجمعية "نور المستقبل القليعة"، ونشطاء في حماية البيئة بمنطقة القليعة، نظمت مؤخرا زيارة ميدانية لغابة أدميم للأركان، حيث تم الوقوف على ظاهرة متنامية خطيرة.

فالغابة تتعرض للذبح الإيكولوجي والدمار البيئي عبر تفريغ مخات الأطنان المكعبة من نفايات سوائل الصرف لعوادم المطامر بين أشجار الأركان، وذلك غير بعيد عن مكان أكبر مطرح عشوائي في جنوب المملكة، المطرح القديم للقليعة، والذي ناضل المجتمع المدني لفترة طويلة من أجل رفع ضره البيئي على نفس الغابة والسكان المجاورة والمؤسسات التعليمية. وقد استجابت سلطات عمالة اتركان من أجل حل معضلة والتخلص منه، إلا أن منطقة القليعة تشهد اليوم كارثة جديدة لا تقل وقعا وأهمية وخطورة عن أكبر مطرح عشوائي، ألا وهي أكبر المستنقعات الضحلة لعوادم المطامر التي ترخي بظلالها السوداء على البيئة وعلى غابات الأركان والصحة العامة، في ضرب لكل القوانين والأعراف وفي مشاهد لا تليق بالمغرب الذي انخرط، دولة وحكومة، في عملية تنظيم مؤتمر الأطراف كوب 22.

منطقة القليعة تعيش عديد مشاكل منها انفجار سكاني هائل نتيجة نشاط الهجرة الداخلية لهذه الرقعة الجغرافية، وانتشار واسع للسكن العشوائي غير المهيكل خارج ضوابط التعمير، ونقص فادح على مستوى التجهيزات الأساسية الصحية والبيئية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وهو ما حذرت منه جمعية "بييزاج" بمناطق تعرف نشاطا كبيرا للسكن غير المهيكل، مع تبعاته الخطيرة على كافة المستويات البيئية، الاجتماعية، الصحية والأمنية.

معضلة بيئية في منطقة ذات نفع إيكولوجي

أكبر معاناة تعرفها هذه المنطقة التي عرفت انفجارا سكاني ونشاطا كبير في الهجرة الداخلية، كونها بنيت على العشوائية الشاملة، مع انتشار سكن "العشعشع" بالأطراف. منطقة تتحول الـ شبه حضرية بكثافة سكانية تتجاوز 80 ألف في مساحة جغرافية ضيقة، تعادل كثافة مدن هندية وصينية، وتتوسع على حساب الأراضي الفلاحية وغابات الأركان، وهو ما يعد خطرا على مستقبل أجيال بكاملها وعائقا كبيرا في وجه إحلال تنمية بشرية ومستدامة. وتشير الأرقام وبعض التقارير أنها إحدى أكثر المناطق كثافة في المغرب ككل، وهي تعرف مظاهر انحراف يعجز حاليا العدد القليل لرجال الدرك الملكي بالمنطقة على احتوائه، مما يتطلب إحداث مفوضيات للشرطة. وهكذا تحولت المنطقة الـ جماعة

شبه حضرية بدون مقومات الحضارة ولا التنمية ولا حماية للبيئة، إذ تعرف اختلالا بيئيا لا يخفى على العيان من مظاهر المياه القذرة والمتعفنة بين شبه الأرزقة ومناجج أحياء لا تتوفر على مقومات الحياة الكريمة لهذه الساكنة، ويتحمل المنتخون والسلطات المحلية المسؤولية الكاملة أمام انتشار واسع للسكن العشوائي وامتداده خارج الضوابط القانونية، مما يثقل كاهل الدولة ويعقد مجهوداتها في تأهيل هذه المناطق وإدماجها وهيكلتها، وهو ما يتطلب مجهودات هرقلية لذلك في ظل الأزمت



أحد المستنقعات الضحلة

اضرار النفايات السائلة على الاركان

الاقتصادية الوطنية والدولية.

ويبقى التزقيع السمة البارزة

تعرف منطقة القليعة انتشار الأرزبال في كل مكان وكذلك جداول بين الأرزقة لمياه قذرة تنبعث من ارتفاع منسوب المطامر، إلى جانب انعدام قنوات الصرف الصحي وضيق الأرزقة وعلو المباني، وضعف كبير على مستوى التجهيزات الأساسية. وأمام انتشار حوالي 30000 مسكن تترجح مبانيتها تحت آلاف مطامر المياه العادمة الضحلة.

مشاكل القليعة البيئية لا تقل عن باقي المشاكل الاجتماعية والأمنية، فأهم مشاكل المنطقة اكان هو تدبير النفايات المنزلية والنفايات السائلة للحدود السكنية. وتدبير مشكلة المياه القذرة للمطامر يقوم حوالي 27 جرارا بصهرج يبلغ سعته ما بين 3 و6 طن بإفراج المطامر يوميا، في حركة ذهاب وإياب، لست أو ثماني مرات، بقدر مالي يبلغ ما بين 70 و100 درهم حسب السعة.

أين تقذف هذه الأطنان من المياه العادمة؟

وفي ضرب صارخ لكل القوانين التي يشرفها نواب الأمة وتعمل على تطبيقها السلطات التنفيذية، اهتدى المسؤولون الـ معاكسة التوجيهات العامة للقانون الإطار 99-12 بمثابة ميثاق وطني حول البيئة والتنمية المستدامة، وضرب القانون 95-10 الماء، وضرب قانون حماية المناطق الغابوية ذات المنفعة الإيكولوجية بالسماح للتسبب والانحراف البيئي غير المقبول محليا وجهويا ووطنيا، وذلك عندما سمحوا برمي حوالي 500 طن من المياه الضحلة القذرة والملوثة في مناطق متفرقة من غابة أدميم، غير بعيد عن الدور السكنية وبالقرب من مؤسسات تعليمية لكل من مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية وإعدادية الخوارزمي التي لا يفصلها عن المستنقعات الضحلة سوى 400 متر.

هذه المستنقعات تعرف انتشارا واسعا لروائح نثنه، وللحشرات الضارة الخطرة. كما تهدد الفرشة المائية والملك الغابوي، وتسبب

ضرا بنينا وإيكولوجيا لمنطقة تم تأهيلها لتكون منتزها ومتنسا إيكولوجيا أخضر لساكنة الأحياء المتواجدة بجوار غابة أدميم، وشهدت المنطقة الغابوية موت عشرات أشجار الأركان بسبب السموم المحملة في هذه المياه القذرة ومكوناتها الخطرة للمواد الكيميائية المختلطة مع الرزاز، والتي يجهل لحدود الساعة أية مواد ونفايات سائلة سامة يمكن أن تندس وتختلط معها لتؤدي لموت أشجار الأركان، بدون حسيب ولا رقاب لهذه الكارثة الخطرة.

مطالب جمعية بييزاج لحماية البيئة

•تطالب الجمعية بإيفاد لجنة ولاتية رفيعة المستوى لتقييم الوضع وتحضير محضر رسمي لهذا الانحراف البيئي غير المقبول، بغرض حماية الأنظمة الطبيعية من التلوث لهذه المستنقعات الخطرة المرتع الحقيقي للأوبئة والأمراض الفتاكة التي ودعها المغرب منذ عهد قديم، والمنتشرة بنظام غابوي إيكولوجي يستوجب المحافظة عليه وتأهيله وحمايته من كل أشكال التدهور والاعتداءات بغابة أدميم بجوار الدور السكنية والمنتزه الإيكولوجي بعالة اتركان ابت ملول.

•منع قذف كل السوائل أو الغازات أيا كان مصدرها في الوسط الطبيعي، إذا كان من شأنها أن تلحق ضرا بصحة الإنسان وجودة البيئة بصفة عامة، مع احترام المعايير والمقاييس المعمول بها في هذا المجال.

•حماية البيئة والمجالات المرتبطة بها -المستوطنات البشرية، الطبيعة والموارد الطبيعية بما فيها التربة، النبيت والمحميات الطبيعية والنفايات المحمية والمناطق الخاصة والحدائق والمنتزهات الطبيعية- وتطبيق القوانين الجاري بها العمل.

•حماية الملك المائي وحماية الملك الغابوي لأدميم، والحماية من المقتذفات السائلة التي تحتوي مواد ضارة وخطرة تؤذي الساكنة بالحشرات والروائح الكريهة.

•اعتماد مخطط للنهوض بمنطقة القليعة عبر هيكلية حضرية تقوم على مراكز اجتماعية بيئية وأمنية، لتلطي مشاكل المستقبل على أجيال بكاملها بهذه المنطقة التي نعتبرها بؤرة خطيرة يجب التعامل معها بكل ما يلزم من حذر واهتمام كبيرين.

الاقتصاد البيئي والاستعمال الأنسب للموارد الطبيعية

محور ندوة دولية بالرباط

< محمد التفراقي

في سياق تحضير المغرب لاستضافة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الإطار الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ، شهدت رحاب جامعة محمد الخامس في الرباط ، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ندوة دولية تحت شعار «الاقتصاد القياسي للبيئة» بمشاركة مع الجمعية المغربية للعلوم الجوهوية (AMSR).

والاقتصاد البيئي هو حقل جديد من علم الاقتصاد ويعني بدراسة القضايا البيئية. ويستعمل أدوات التحليل الاقتصادي لاستنباط التكاليف التي يتحملها المجتمع بفعل أضرار الإخلال بالتوازن البيئي. كما يعني بدراسة عائدات المجتمع نتيجة الوقاية من أسباب الإخلال بالتوازن البيئي. ويغنى الاقتصاد البيئي بسبل تأثيرات النشاط الاقتصادي والسياسة على البيئة التي تعيش في حضنها. ذلك أن إشكالية النمو ليست فقط هي الفقر في الموارد وإنما هي الافتقار إلى الاستعمال الأنسب للموارد الطبيعية المتوفرة في البيئة.

وأشار عز الدين غفران عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، خلال كلمته الافتتاحية للندوة، إلى أهمية محور الملتقى



جانب من فعاليات الندوة الدولية

البيئة الساحلية، والمخاطر الصحية الاقتصادية وما يتصل بها من انبعاثات مختلفة. ويمكن أن تكون آثار هذه القضايا هامة من حيث الخسائر الاقتصادية والصحية أو فقدان التنوع البيولوجي.

ورغم كون المغرب اعتمد تاريخيا طويلا لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى السياسي والمؤسسي والقانوني والاجتماعية والاقتصادي، لكن البصمة البيئية تواصل تجاوز القدرة العضوية التي تؤدي إلى العجز البيئي.

من جانبه، استعرض لحسن اولحاج، بروفيسور العلوم الاقتصادية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، موضوع «من أجل تعليم من منظور لقضايا اقتصادية وبيئية في الجامعات المغربية» ، موصيا بإنشاء تكوين متخصص لطلبة في المجال.

وترأس جلسة المحور الثاني الملتقى فيصل بن

ديناميات السكان والتنمية الاقتصادية إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية التي تؤثر على حالة البيئة. ويمكن أن تكون الآثار سلبية إذا لم تقتصر أحجامها في حدود الطاقة الإنتاجية أو الاستيعابية للبيئة. ويمكن أن يؤدي الضغط على البيئة إلى استخراج المفرط للموارد الطبيعية أو تلوث التصريف غير المنضبط في البيئة. وقال البروفيسور الخطابي إن حالة البيئة ستؤدي إلى تأثيرات على الإنسان والنظم الإيكولوجية. كما وتواجه البيئة المغرب العديد من التحديات تتعلق بقوى دافعة للتغيير. تتمثل أساسا في الديموغرافيا، التنمية الاقتصادية والقوى البيئية.

وأضاف المتحدث نفسه أن الضغوط الناتجة عن هذه القوات تتسبب في شح المياه في سياق تغير المناخ وتدهور التربة والتصحر، وكذا خلل في النظام البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور

الذي نادرا ما يتم تداوله من قبل مؤسسات جامعية أخرى، مثنيا المساعي المبذولة في السياق.

واشتمل الملتقى على ثلاثة محاور مع مداخلتين لكل محور. وترأس الجلسة الأولى البروفيسور ادريس الكراوي كاتب عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . وتناول البروفيسور عبد اللطيف الخطابي أستاذ بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين ورئيس الجمعية المغربية للعلوم الجوهوية موضوع «الرهانات البيئية والمناخية بالمغرب وفرص التقييم الاقتصادي»، متحدثا عن الجوانب العملية في سياق تقييم العوامل الخارجية للمجال البيئي.

وأفاد البروفيسور الخطابي أن البيئة الطبيعية تعد مصدرا للسلع والخدمات المستخدمة من قبل المستهلكين أو كعوامل الإنتاج في النظم الاقتصادية. وتعتبر المنتجات وعاء ناجمة عن استهلاك أو إنتاج السلع والخدمات. وتؤدي

شقرور، أستاذ بالمعهد الزراعي والبيطري الحسن الثاني بالرباط، ومدير بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر .

وعرض كل من الأستاذة صوفي دابونيانج، أستاذة الإحصاء في جامعة ليل بفرنسا، ورجاء شكار، الباحثة في الاقتصاد في المعهد الوطني للبحوث الزراعية، بباريس، مداخلتين عن الدراسات التجريبية المطبقة على البيئية، والتي تهتم «النمذجة الإحصائية للبيانات الفضائية البيئية» ثم «الاقتصاد القياسي لاستخدامات الأراضي والتأثيرات على البيئة».

الجلسة الخالصة التي ترأسها الأستاذ عبدوس بلقاسم، مدير الإحصاء بالمندوبية السامية للتخطيط ، تناولت خلالها «أن فرنسواز باو»، أستاذة الإحصاء في جامعة «بليز باسكال» وباحثة في معهد البحر الأبيض المتوسط في علم المحيطات بفرنسا، موضوع «مقدر نواة التوزيع المكاني للمنتجات، أداة لقياس وإعادة صياغة الرواسب»، في حين عرض الاستاذ محمد المشكوري، المحاضر في جامعة روان بفرنسا «بعض النتائج والجوانب النظرية في مجال الإحصائيات المكانية».

كما تخلل برنامج الملتقى زيارة ميدانية لحوض أوربكا ولجزء من أنشطة مشروع التكيف مع تغير المناخ (GIREPSE)، وهو المشروع الذي تنسقه الجمعية المغربية للعلوم الجوهوية (AMSR) بشراكة مع جامعة القضاي عياض، والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، والمديرية الوطنية للأرصاء الجوية، والمركز الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بجهة مراكش تانسيفت، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ثم جامعة مونكتون بكندا. ويتناول مختلف القضايا المعقدة والمتعلقة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتفاعلاتها، وذلك بغية النهوض بسياسة الإدارة المتكاملة للمياه مع الأخذ في الاعتبار جميع القوى الداعمة للتغير الداخلية والخارجية. و قد وقف المشاركون بالمناسبة، عن كتب، على مختلف القضايا البيئية المحلية وأفاق التعاون في مجال البحوث العلمية .

يذكر أن الاقتصاد البيئي يختص بالدراسات النظرية أو التجريبية للأثار الاقتصادية لسياسات البيئة الوطنية والمحلية. وتشمل تكاليف وفوائد السياسات البيئية البديلة لمعالجة تلوث الهواء وتوعبة المياه، والمواد السامة، والنفايات الصلبة، والاحتراز العالمي.

